

الجمهورية التونسية  
وزارة العدل وحقوق الإنسان

--\*--

التعاون الدولي

مذكرة تفاهم  
في مجال تكوين القضاة وتبادل الخبرات القضائية  
بين  
وزارة العدل في الجمهورية التونسية  
ووزارة العدل في سلطنة عمان

تاريخ ومكان التوقيع : تونس في 2002/05/02.  
تبادل وثائق المصادقة : الدخول حيز التنفيذ فور التوقيع.

**مذكرة تفاهم بين  
وزارة العدل في الجمهورية التونسية  
ووزارة العدل في سلطنة عمان  
في مجال تكوين القضاة وتبادل الخبرات القضائية**

رغبة من حكومة الجمهورية التونسية وحكومة سلطنة عمان في تعزيز العلاقات الأخوية المتميزة بينهما وتوثيق أواصر التعاون بين الدولتين وإيجاد صيغ للتنسيق والتعاون بين وزارتي العدل في البلدين وذلك في مجال تكوين القضاة وتبادل الخبرات القضائية وتمشياً مع قرارات مجلس وزراء العدل العرب في هذا الشأن، وعلى ضوء المباحثات التي جرت بينهما، فقد تم الإتفاق بين الوزارتين على الآتي :

**المادة 1**

يشجع الطرفان التعاون فيما بينهما في مجال تكوين القضاة وتبادل الخبرات القضائية وبصفة خاصة ما يأتي :

- أ – تبادل التشريعات والمطبوعات والدوريات والمجلات والبحوث والدراسات القانونية والفقهية والإجتهادات القضائية.
- ب – الإستفادة من إمكانيات التأهيل والتدريب المتوفرة في البلدين.
- ج – تبادل الخبرات القضائية في البلدين.
- د – تبادل الزيارات بين مسؤولي الوزارتين للإطلاع على تجربة البلدين في مجال القضاء.
- هـ – التشاور وتبادل المعلومات لتنسيق الجهود في المؤتمرات القانونية والقضائية الإقليمية والدولية التي يشارك فيها كل منهما.

**المادة 2**

يحدد الطرفان بالإتفاق فيما بينهما البرامج التنفيذية للإستفادة من إمكانيات التأهيل والتدريب المتوفرة في البلدين وتبادل الخبرات القضائية والزيارات.

### المادة 3

يتحمل الطرف الموفد تكاليف السفر ذهابا وإيابا، ويتحمل الطرف الموفد إليه تكاليف الإقامة والتنقلات وذلك في حدود الإعتمادات المرصودة والمخصصة من كل طرف للتعاون القانوني والقضائي.

### المادة 4

لا تؤثر هذه المذكرة على الإلتزامات المترتبة بموجب الإتفاقيات الثنائية المبرمة بين البلدين.

### المادة 5

تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ إعتبارا من تاريخ التوقيع عليها، وتبقى سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات تتجدد تلقائيا لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر كتابة قبل ستة أشهر على الأقل برغبته في إلغائها، ولا يؤثر هذا الإلغاء على تنفيذ البرامج التي تم الإتفاق عليها بين الطرفين.

وقعت في تونس بتاريخ 2 ماي 2002 م الموافق لـ 19 صفر 1423 هـ من نسختين باللغة العربية.

عن الجانب العماني

عن الجانب التونسي

علي بن أحمد العيسائي  
سفير سلطنة عمان بتونس

محمد اللجمي  
وكيل الدولة العام مدير المصالح العدلية